ملف اعتقال أحاطته هالة من السّريّة

قضية الاعتقال الإداري للشاب محمد إبراهيم

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

الشاب محمّد خالد إبراهيم (20 عاما) من قرية كابول بالجليل الغربي هو أحد القلائل من أبناء المجتمع العربيّ في الدّاخل الفلسطيني الّذي واجه الاعتقال الإداري في ذلك الوقت، والذي أحاطته هالة من السّريّة، واعتقاله الإداريّ هو سابقة على مستوى قرية كابول.

الشاب محمد إبراهيم

أعتقل الشاب محمد إبراهيم بأمر إداري بتاريخ 2016/5/10 وجرى تجديد اعتقاله إداريا لعدة مرات بناء على طلب النيابة العامة بذريعة وجود "مواد سرية" ومنع نشر تفاصيل قضيته، وذلك لغاية إطلاق سراحه بتاريخ 2017/4/20.

ومنذ الأيام الأولى من اعتقال محمد إبراهيم بأمر إداري، تولت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة الدفاع عن الشاب محمد إبراهيم، والتي أكّدت أن الحكم العسكري الذي فرض على المواطنين العرب لم ينته بل يمارس فعليا بمختلف الأشكال والأساليب، وظهر ذلك جليا من خلال الملاحقات السياسية لناشطين من الأحزاب والحركات والأطر السياسية والاجتماعية والثقافية وأبرزها ملاحقة القيادات والناشطين في التجمع الوطني الديمقراطي وحظر الحركة الإسلامية ومؤسساتها الخيرية والإنسانية.

10.

מדינת ישראל

צו מעצר מנהלי

בתוקף סמכותי לפי סעיף 2 לחוק סמכויות שעת חירום (מעצרים), התשל"ט – 1979, מכיוון שיש לי יסוד סביר לחניח שטעמי ביטחון והמדינה וביטחון הציבור מחייבים זאת, אני מצווה בזאת על מעצרו המנהלי של:

מחמוד	חאלד	מחמד	אבראהים
שם פרטי	שם האב	שם הסב	שם משפחה

1996	אזרח ישראלי	כאבול	316546951
שנת לידה	אזרחות	מקום מגורים	ת.ז

ומורה כי יוחזק בכלא 6 חודשים

מיום - 6.6.16

עד ליום - 5.12.16

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)

אביגדור ליברמן,
שר הביטחון

6.6.16
תאריך

أمر اعتقال إداري بحق محمد إبراهيم موقع من وزير الأمن الإسرائيلي

وأشارت مؤسسة ميزان أيضا إلى أن اعتقال شاب إداريا يعيد للأذهان تلك الأجواء، وهذه الإجراءات بحق مواطن دون أي تهمة تذكر وعدم وجود قرائن وأدلة واضحة فيما ينسب إليه هي إجراءات التعسفية، ولو كان لديهم أي أدلة لقدموها إلى المحكمة.

المحامي مصطفى محاميد من مؤسسة ميزان مع المعتقل الإداري محمد إبراهيم في احدى جلسات المرافعة

وأضافت مؤسسة ميزان أن هناك إشكالية أخرى وهي أن المعتقل بسبب اعتقاله الإداري سيقبع في هذه المرحلة داخل السجون المركزية وليس مع المعتقلين، ما يعني أنه سيكون مع الأسرى الأمنيين بحيث سيمر هناك مرحلة ما يسمى بالتصنيف أي يجري تخييره مع أي فصيل يرغب يكون داخل في السجن مثل فتح والجبهة الشعبية والجهاد وحماس، وهنا لا يمكنه أن يكون محايدا الأمر الذي يعرض الأسير

لتهمة أخرى أو تأكيد التهمة الموجهة له أصلا بأنه اختار فصيلا ما. وبناء على ذلك، توجهت مؤسسة ميزان للمطالبة بإخراج محمد إبراهيم من دائرة الفصائلية لأنه لا ينتمي إلى أي فصيل من تلك الفصائل وليس له أي انتماء حزبي، على أن تدرس بعدها الخطوات اللاحقة.

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
ארגון מיזאן לזכויות האדם
Meezaan for Human Rights

לכבוד
גונדר אשר שריקי
מפקד מחוז דרום
שירות בתי הסוהר
א.ג.,

לכבוד
רב גונדר עפרה קלינגר
נציב בתי הסוהר
ת.ד 81 רמלה – 7210002
א.ג.ג,

לכבוד
מפקד בית סוהר קציעות
קציעות ת.ד 13 , 84102
א.ג.ג,

תאריך : 27.12.2016
פקס: 08-9193000
08-9193800

הנדון :- מרשי מוחמד אבראהים ת.ז 316546951
==========

בשם מרשי שבנדון הריני לפנות לכבודכם כדלקמן :

1. מרשי הינו עצור על פי צו מנהלי שניתן על ידי שר הבטחון ביום 6/6/2016 .

2. ביום 13/12/2016 התקיים דיון בהארכת הצו המנהלי על פי בקשת המדינה , ובין יתר נימוקי הבקשה הוגשה לבית המשפט פרפראזה של חומר סודי לפיה במהלך שהותו בכלא בתקופת המעצר המנהלי , הוא " **ביקש** " לעבור לאגף החמא"ס בכלא , תוך שמסתמן כי התחבר לפעילים השונים באגף . **מצ"ב העתק הפראפריזה .**

3. מבירור עם מרשי נמסר כי הוא מעולם לא ביקש להיכלא או לעבור לאגף החמאס .

4. מרשי מסר לי כי בקבלתו לכלא שאלו אותו לאיזה אגף לשייך אותו , וכשהוא בירר מה משמעות הדברים , הוסבר לו שהוא מסווג כאסיר בטחוני , וכי כאשר מדובר באסירים בטחוניים על האסיר לבחור עם כניסתו לכלא לאיזה אגף הוא ימין , לפתח או לחמא"ס או לחזית עממית וכו.... , מרשי הסביר כי איננו שייך לשום ארגון , ותחילה נכלא עם אסירים אשר התברר כי הם שייכים לפתח .

5. מאחר שהתברר לו כי האסירים באגף מעשנים והולכים לישון מאוחר , הוא ביקש לעבור לאגף שאין בו מעשנים , ואז נאמר לו כי בכלא אין אגפים שאינם מזוהים עם אף ארגון וכי אם הוא רוצה לבחור באגף של לא מעשנים הוא יועבר לאגף של החמאס .

6. מרשי הסכים לא בגלל שייכות לחמאס ולא כדי להתחבר לאסירי החמאס , אלא כדי לעבור מהאגף שבו מעשנים והולכים לישון מאוחר .

7. מאחר והבפרפראזה שהוגשה לבית המשפט , היווה העניין של מעבר לאגף החמאס אחד הנימוקים להארכת הצו , נמנע למנוע מצב שבו בדיון הבא בהארכת הצו

Meezaan for Human Rights
Nazareth 16000 , P.B 10343 | Tel: (+972) 4-6471471 | Fax: (+972) 4-6559992
10343 ת.ד. 16000 נצרת | טל: (+972) 4-6471471 | פקס: (+972) 4-6559992
الناصرة 16000 ص.ب. 10343 | هاتف: (+972) 4-6471471 | فاكس: (+972) 4-6559992
www.meezaan.org | Email:info@Meezaan.org

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
ארגון מיזאן לזכויות האדם
Meezaan for Human Rights

ייטען כי הוא התחבר עם האסירים שבאגף החמאס , מרשי מבקש להעביר אותו לאגף של לא מעשנים שאינם משתייכים על ארגון כלשהו .

8. כולי תקווה כי בקשת מרשי תיענה ללא דיחוי , מכיוון שמדובר בעצור מנהלי ,אשר חירותו נשללה מבלי שהוגש נגשו כתב אישום , ומבלי שהורשע , וכדי למנוע מצב שבו הימצאותו עם אסירי החמאס תביא לכך כי יוארך מעצרו המנהלי , על לא עוול בכפו , אלא בגלל שבכלא אין אגף שהאסירים שבו אינם משייכים לארגון , כפי שנמסר למרשי ביום קבלתו .

9. לטיפולכם הדחוף.

בכבוד רב

מחאמיד מוסטפא , עו"ד

توجه مؤسسة ميزان للمطالبة بإخراج محمد إبراهيم من دائرة الفصائلية

يذكر في هذا السياق، أن عضو الكنيست مسعود غنايم، آنذاك، قدم استجوابا لوزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، حول الاعتقال الإداري لمحمد إبراهيم، وطالب بالعمل على وقف هذه الملاحقات السياسية بادعاءات أمنية باطلة بما فيها الرباط في المسجد الأقصى المبارك.

وفي 2017/3/15، قرر قاضي المحكمة المركزية في حيفا، إرجاء إصدار قرار بشأن تمديد الاعتقال الإداري للشاب محمد إبراهيم، وذلك بعد 9 أشهر من خضوعه للاعتقال الإداري دون أي تهمة محددة، وأغلقت جلسة المحكمة أمام الجمهور بقرار من القاضي، بحضور محاميه فقط، كما رفض القاضي حضور ممثلي وسائل الإعلام للجلسة، في حين استثنى حضور محامي المعتقل والمعتقل ذاته لبعض الوقت من الجلسة بادعاء وجود مواد سرية وبحضور النيابة والقاضي فقط. وطلب ممثل النيابة تمديد الاعتقال الإداري المفروض على الشاب محمد إبراهيم لثلاثة شهور أخرى.

وقال مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان؛ المحامي عمر خمايسي، إن المحكمة اطلعت اليوم على المستجدات والتقييم الأمني للمعتقل، الذي يقوم اعتقاله بالأساس على تقارير استخباراتية، حيث أن القانون يعطي وزير الأمن تمديد الاعتقال الإداري للمعتقل لمدة 6 أشهر كحد أقصى، لكن حسب هذا القانون كل 3 أشهر تراقب المحكمة التطورات في ملف الاعتقال، وبالتالي هناك صلاحية غير محددة للوزير بتمديد الاعتقال كل 6 أشهر استنادا إلى تقارير المخابرات.

محمد إبراهيم في المحكمة المركزية في حيفا 15-3-2017

وفي 2017/4/20 أطلق سراح الشاب محمد إبراهيم من سجن مجيدو بعد اعتقال بأمر إداري منذ 2016/5/10. وتواجد المحامي عمر خمايسي مع أهالي المعتقل الإداري إبراهيم في ساحة سجن مجيدو في انتظار الإفراج عنه بعد أن أبلغتهم إدارة سجن مجيدو، بأنه سيفرج عنه اليوم، دون تحديد موعد الإفراج.

أمام سجن مجدو: مدير مؤسسة ميزان المحامي عمر خمايسي مع المعتقل الإداري المحرر محمد إبراهيم

من الجدير ذكره، أن خلال فترة الاعتقال الإداري المفروض على محمد إبراهيم لمدة سنة، نُظمت العديد من النشاطات والفعاليات السياسية والشعبية تضامنا مع قضية الشاب إبراهيم بكلّ ما يتعلّق بالخطوات الممكنة قانونيًا وشعبيًا للمساهمة في تحريره، وكان لمؤسسة ميزان الحضور البارز في هذه الفعاليات.

ففي 2017/1/7، أعلنت لجنة الحريات المنبثقة عن لجنة المتابعة للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، عن عدة خطوات ستقوم بها من أجل الإفراج عن المعتقل الإداري محمد إبراهيم. وكانت لجنة الحريات التي يرأسها الشيخ كمال خطيب، اجتماعا في منزل الشاب محمد إبراهيم في كابول بدعوة من اللجنة الشعبية في القرية. وشارك في الاجتماع كل من رئيس لجنة المتابعة، محمد بركة، ورئيس المجلس المحلي في كابول، صالح ريان، ومدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان؛ المحامي عمر خمايسي، وبحضور أهل محمد المعتقل إداريا.

والدة المعتقل الإداري محمد إبراهيم في وقفه احتجاجية على مدخل قرية كابول (2017/1/27)

مدير مؤسسة ميزان المحامي عمر خمايسي مع المتضامنين في الوقفة الاحتجاجية

مدير مؤسسة ميزان المحامي عمر خمايسي مع المتضامنين في الوقفة الاحتجاجية

وقفة تضامنية أمام مباني المحاكم بحيفا: المحامي مصطفى محاميد من مؤسسة ميزان مع القيادات السياسية والشعبية وأهالي المعتقل محمد إبراهيم

وفي 2017/4/22، شاركت جماهير غفيرة من كابول والمجتمع العربي، في مراسيم الاحتفاء بالمحرر محمد إبراهيم والذي عانق الحرية بعد عام من الاعتقال الإداري، وتقدم الاحتفال قيادات ناشطة بالفعاليات لنصرة الحركة الأسيرة وقيادات من مختلف الحركات والأحزاب السياسية والوطنية الفاعلة.

قيادات سياسية تحتفي بتحرر محمد إبراهيم- كابول

من اليسار مدير مؤسسة ميزان المحامي عمر خمايسي مع المحرر محمد إبراهيم في الاحتفال

****روابط فيديو ذات صلة بقضية المعتقل الإداري محمد إبراهيم من قرية كابول**

تصريح إعلامي للمحامي عمر خمايسي من أمام سجن مجدو لحظة الإفراج عن الأسير محمد إبراهيم
https://www.youtube.com/watch?v=KH9AJRBAOCM

كلمة المحامي عمر خمايسي في مهرجان الاحتفال بتحرير الأسير الإداري محمد إبراهيم من كابول
https://www.youtube.com/watch?v=36uNMhF874Q

قناة مساواة تستضيف المحامي مصطفى محاميد للحديث حول المعتقل الإداري محمد ابراهيم من كابول
https://www.youtube.com/watch?v=R_xM3xegdqA